هذا يفيد الترتيب اصالة والافراد تبعا واذا بطل في حق الترتيب اذا بطل الترتيب
بين الطلقات بطل في حق الافراد فتقع مجردة فلهذا اخترت فيقع الثلاث
كما لو اقتصر عليه ابتداء اومن ثلاث اي اذا قال اختاري من ثلاث الى الف
ما شئت فلها اختيار واحدة اي لها ان تطلق نفسها واحدة اوثنتين
لا اكثر اي ليس لها ان تطلق الثلاث عند ابي حنيفة وقالا لها ان تطلق ثلاثا ان
شاءت لان هذا الكلام يستعمل للاستيعاب والعموم كما يقال خذ من مالي
ما شئت وله ان من ان جعلت للتبيين تكون ما عامة وكل الثلاث وان
جعلت للتبعيض تكون ما عامة في بعضها فلا تقع الثلاثة بالشك خلاف الطعام
لان دلالة الحال تقتضي الوجود ووقوع الثلاثة مما يحترز عنه ولو قال طلقي نفسك
تقيد بالمجلس لانه في معنى تخيير زوجته في امر الطلاق وخيار المخيرة نفسها تقيد
بالمجلس بآثار الصحابة رضي الله عنهم فكذا هذا الخلاف فوله طلقي ضرتك حيث
لا يتقيد بالمجلس لانها ليست في معنى المخيرة ولا يملك الرجوع اي ليس للزوج
ان يرجع عن كلامه لان فيه معنى اليمين اذ هو تعليق الطلاق بتطليقها
واليمين فتصرف لازم لا يصح الرجوع عنه لان الغرض منه الحمل على شيء
او المنع منه فاذا صح الرجوع عنه لا يفيد فائدته فكذا ما في معناه فان
طلقت ولم يكن له نية او نوى واحدة كانت رجعية وان نوى ثلاثا فاوقعتها
اي طلقت نفسها ثلاثا اوقعت ولو نوى ثنتين لم يصح لانه ان تكون امة
سبق تفصيله توجيهه في اول فصل الكناية او متى شئت اي اذا قال
لها طلقي نفسك متى شئت عم وله تقييد بالمجلس لان كلمة متى عامة في الاوقات
ولكن اما ومتيما او وكل به اي الزوج رجلا بطلاق امرأته عم وصح الرجوع
لانه توكيل والتوكيل استعانة فلا يلزم المجلس او ان شئت اي لو قال طلقي
امرأتي ان شئت فقد ناه بالمجلس ومنعناه عزله وقال زفر لا يتقيد به ويملك عزله
لانه توكيل وتقييده بالتشبيه لغو لانه انما يعلق مشيئة كما لو قال لبع عبدي هذا ان
شئت ولنا انه تمليك لان تعليقه بالمشيئة يدل على اثبات الملك له اذ المالك
هو الذي يتصرف عن مشيئة نفسه بخلاف البيع لانه غير قابل للتعليق فيطل ذكر المشيئة
ومعنى التمليك فيه وفي المحيط لو قال طلقي امرأتي لو شاءت لا يصير وكيلا ما لم
تشاء لها المشيئة في مجلس علمها فاذا شاءت وصار وكيلا فطلاقه انما يقع
في مجلس

في مجلس مشيئتها ينبغي ان يحفظ هذا فان البلوي فيه عامة والوكلا يحترزون الايقاع
غافلين من هذا او انت طالق كيف شئت فهو اي الطلاق واقع رجعيا عند ابي
حنيفة مطلقا اي شاءت في المجلس اولم تشأ والكيفية اي كيفية الطلاق الواقع من
كونه بائنا او واحدا او ثلاثا متعلقة عند ابي حنيفة بمشيئتها في المجلس ان نوى
فان شاءت بائنا اوثلاثا يقع اذا وافق نية الزوج حتى لو لم يوافقها لغي نصفها فبقي
اتباع الزوج وهذا بناء على مذهبه من ان الرجعي يجوز ان يجعل بائنا اوثلاثا وعلى ان
المرأة مدخول بها اذ لو لم يكن كذلك لا مشيئة لها اصلا عنده وعندهما لها المشيئة
في اصل الطلاق كما في الوصف وان لم تحضره النية يعتبر مشيئتها جريا على موجب
التمييز لانه اقامها مقام نفسه وهو يقدر ان يجعله بائنا اوثلثا بعد ما وقع رجعيا فكذا
من قام مقامه واوقعناه عليها اي الطلاق على مشيئتها اصلا اي وقوعا ووصفا لان و
صف الطلاق مفوض اليها فلو وقع في الحال رجعيا يلزم وقوع الوصف بلا مشيئتها وهو
لا يجوز فيتعلق اصله كوصفه كما لو قال انت طالق كم شئت وله ان التفويض
في الوصف يستدعي وجود الاصل لان المعدوم لا يتوصف كما لو قال القائل
يقول لخليله لبيك صبرك بعدنا فقلت وهل صبر فتسئل عن كيف فلان كم
شئت لان كلمة كم للعدد والطلاق المقارن بالعدد لا يقع بدونه او ان شئتما
اي لو قال لامرأتيه ان شئتما فانتما طالقان شرطنا المشيئة به اي بالطلاق عليهما
منهما اي على المرأتين من الجزاءين يعني انا نطلقان عندنا اذا شاءت كل واحدة منهما
طلاقها حتى لو شاءت احديهما دون اخرى او ماتت او شاءتا طلاق احديهما لا
يقع عند نا وقال زفر يقع على التي شاءت لانه اضاف المشيئة اليهما فينفرد كل منهما فيها
كما لو قال ان ركبتما دابتيكما ولنا ان الشرط لا يتوزع على اجزاء المشروط والشرط
مشيئتهما طلاقهما فلا ينزل الجزاء الا عند كمال الشرط كما لو قال اذا كلمتما زيدا فطالقان
بخلاف ما ذكروه لان التباس متروك فيه للعرف او انت طالق غدا ان شئت اليوم
في الغد كذا في المجلس اي قال زفر لها الخيار في المجلس فيتناجزان الشرط اذ لو لم يجز
قال ان شئت فانت طالق غدا في ظاهر المذهب ان لها الخيار في المجلس اتفاقا وعن
ابي حنيفة ان لها الخيار في الغد ايضا اذا قدم الشرط لانه ملكها مشيئة الطلاق وهو موقت بالغد
فكذا مشيئته لزفران الطلاق يضاف الى الغد والمشيئة مطلقة فيقتصر على المجلس ولنا في
الفرق ان الشرط اذا قدم تكون المشيئة في الحال وبقي غدا قيد الطلاق صورة مشيئتها ان تقول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)